حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١١٢) ٢٠١٣/١١/٣ م | www.al-badeel.org | Issue (112) 3/11/2013

تسطيح مفهوم الحل السياسي في سورية

حسام ميرو

لا تبدو مقاربة أطراف المعارضة السورية، وقلبها الدولية، للحل السياسي في سورية أكثر من مجرد تسطيح لمفهوم الحل السياسي نفسه، فالمبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي العائد مؤخراً إلى "عمله" بعد غيابه عن المشهد لا يحمل في جعبته ما يكفي من أوراق لطرحها على القوى السياسية، وهو قبل ذلك لم يعمل بجد على فتح قنوات الحل، إذ لا يمكن للحل السياسي أن يأتي دفعة واحدة، فمهمته كمبعوث أممي كانت تقتضي وجود خطة لدى الرجل وفريقه من أجل تمهيد ظروف الحل السياسي، وتأمين دعم الأطراف الدولية والسورية لها.

لكن، بالمقابل، وعلى الرغم من اعتراف مختلف أطراف المعارضة السياسية بأن الحل في سورية هو حل سياسي، لكنها في الحقيقة لم تقدم مقاربة مقنعة لماهية الحل السياسي، ويمكن القول إن مقاربات المعارضة "المجلس والائتلاف" تمثلت بحالة شعاراتية غير عملية، ولا تمتلك ما يكفي من القدرة على التأسيس، فلا يكفي القول على سبيل المثال لا الحصر: "إن المفاوضات لن تكون مع من تلطخت أيديهم بدماء السوريين"، فهذا مجرد شعار لا يملك في عالم السياسة أرضية واقعية، فمن لم تتلطخ أيديهم بالدماء ليسوا في مناصب تسمح لهم بالتفاوض، أو تأمين نجاح "حل ما" في حال تمّ الاتفاق عليه.

أما هيئة التنسيق التي اشتهرت برفضها "العنف والطائفية والتسليح" فهي بقيت على تخوم الحدث الداخلي، واكتفت بنقد مآلات الصراع، لكن من دون الآخذ بعين الاعتبارات أن هذه المآلات قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الواقع نفسه، وأن نقد السلاح أو الطائفية وما ينتج عنهما لا يكفي لكي ينتزعهما من الواقع، فتفسير الواقع أمر فكري ضروري، لكنه غير كافٍ لتغيير الواقع، وقد اعتمدت "الهيئة" على قبولٍ موسكو لها في تقدير مكانتها لنفسها، بوصفها الخط المعتدل الذي ينافي قيم التطرف التي باتت ظاهرة معممة في الصراع، ولكن لا الخطاب أو قبول موسكو ساعدا "الهيئة" على رسم مفاهيم الحل السياسي بطريقة واقعية، وبقي الخطاب مجرداً من روافعه العملية.

أما بالنسبة للنظام السوري فهو غارق في وهم القدرة على الاستمرار، وفي استخدام ما لديه من أوراق، معتقداً بأن نتائج الصراع الإقليمي والدولي ستصب في مصلحة إعادة تأهيله، بالإضافة إلى تشتت المعارضة، وتنامي الإرهاب ومنظماته داخل البلاد، ومن هذا المنطلق يرى بأنه قادر على دفع الحل السياسي بالاتجاهات التي تخدم مصالحه، وتعيد تمكينه لاحقاً. لكن النظام يسقط من حساباته أنه قياساً إلى عدة عوامل موضوعية داخلية قبل أن تكون خارجية لم يعد قادراً أو مؤهلاً على إدارة البلاد، فهو يستطيع أن يستمر في دفع الأزمة إلى مستويات أكثر تعقيداً مما حاصل الآن، لكنه لن يكون قادراً على اجتراح الحلول، وما طرحه الأخير بأن "الحل السياسي يجب أن يكون بقيادة سورية" إلا تعبير عن حالة إنكار للواقع الإقليمي والدولي، وقبل ذلك الداخلي، فما زال النظام يعتقد بأن الحل السياسي هو بين نظام "شرعي" وبين متمردين خارجين عن القانون.

إن الحل السياسي هو أحد الممكنات للأزمة السورية، لكن تحول هذا الممكن "الحل السياسي" إلى واقع متحقق يحتاج إلى مقدمات كثيرة، وهي ما زالت غير متوافرة، وأهمها ربما أن نتائج الصراع في سوريا ستحدد بشكل كبير طبيعة المنطقة برمتها، ونفوذ كل قوة من القوى المتصارعة، وفيما لو افترضنا أن ثمة حل سياسي مقبل من دون تسويات إقليمية وسورية داخلية–داخلية فإنه سيكون مقدمة لصراعات طويلة الأجل، وفاتحة لمزيد من الفوضى، والمزيد من الآلام بالنسبة للشعب السوري.

أقنعت واشنطن بعدم ضرب النظام خوفاً من سقوطه

ناشطون: روسيا العدو رقم واحد للشعب السوري

تحقيق- محمد إقبال بلّو:

يرى كثير من السوريين أن روسيا من أهم الدول التي قدمت الدعم للنظام السوري وعلى رأسه بشار الأسد عبر ما يقارب ثلاثة أعوام من الثورة السورية، وأن روسيا مثل إيران تماماً هي شريك أساسي للنظام في قتل الشعب السوري واعتقال شبابه وتهجير مواطنيه وترويعهم، إلا أن البعض يعتبر أن روسيا هي العدو رقم واحد وليس إيران أو نظام بشار الأسد ، ويعللون ذلك أن الثوار وكتائب الجيش السوري الحر كانوا سيستطيعون القضاء على النظام في فترة غير طويلة لولا الدعم الروسي والإيراني، وأنهم كانوا ليسقطوه من خلال تدخل دولي رغم وجود الموقف الإيراني الداعم له ، لكن الدعم السياسي الروسي ، وأهمية روسيا كإحدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن السبب الذي حال دون ذلك.

ترى الناشطة بيان عبد الرحمن وهي متطوعة في أحد المشافي الميدانية في حلب أن النظام السوري لم يكن ليتجرأ على استعمال السلاح الكيميائي لولا أن روسيا طمأنته بأنها ستؤمن له الحماية والتغطية السياسية دولياً فتقول: النظام السوري أجبن من أن يقوم باستعمال السلاح الكيميائي دون استشارة دولية أو على الأقل روسيّة، فهو يعلم أن أمريكا جادة فيما قالته على لسان الرئيس أوباما " السلاح الكيميائي خط أحمر" ، ويدرك مدى قلق أمريكا على طفلها الإسرائيلي المدلل، ويعلم جيداً انه قد يتلقى عقاباً عنيفاً قد يؤدي إلى إسقاطه عند قيامه بذلك ، ولا بد أن هناك ما شجعه وأزال من أجهزته العسكرية هذه الرهبة، ولو فكرنا ملياً لوجدنا أن الدولة الوحيدة المؤثرة في هذا المجال هي روسيا.

تضيف بيان: الكل يعرف مصدر السلاح الكيميائي السوري، ويعرف أن روسيا قدمته للنظام مقابل مليارات الدولارات التي قبضتها القيادات الروسية عبر عشرات السنين، وقد نشرت الكثير من المواقع الإخبارية أن قيمة السلاح الكيميائي التي استلمتها روسيا تعادل المليارات التي دفعت من جوع الشعب السوري وإذلاله وإفقاره، روسيا هي من قتلت أطفال الغوطة وشبابها ونساءها، روسيا هي المسؤول الأول عن الجريمة البشعة التي نفذت بيد أزلام النظام وشبيحته وعلى المجتمع الدولي أن يحمل النظام الروسي مسؤولية ذلك كشريك مع النظام السوري في الجريمة.

ياسين أحد الإعلاميين العاملين في شبكة سورية مباشر يرى أن استمرار طغيان النظام وبطشه لمدة أكثر من عامين ونصف سببه الفيتو الروسي الذي حال دون إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي لمنع النظام السوري عن الاستمرار في قتل شعبه.

يقول ياسين: منذ أول اجتماع لمجلس الأمن الدولي بخصوص الثورة السورية وجرائم النظام ضد المدنيين العزل كانت روسيا العثرة التي تقف حائلاً دون استصدار قرار دولي جدي لإيقاف المجازر في سورية، هو تحالف قديم بين النظام السوري وروسيا التي ما زالت تحكم من قبل رجالات الاتحاد

النظام السوري لم يكن ليتجرأ على استعمال السلاح الكيميائي لولا روسيا

السوفيتي السابق، وهو تحالف مبني على المصالح المادية والعسكرية والسياسية دون الرجوع إلى أية أخلاق قد تحكم بعض الساسة لا كلهم ، كل ما يهم روسيا استمرارها بانتهاب ثروات البلاد وقبضها على شكل رزم هائلة الحجم من الدولارات ، وكذلك الحفاظ على قاعدتها العسكرية في المتوسط قبالة طرطوس ، إذ ترى روسيا أن وجودها في هذه المنطقة يتوقف على وجود هذا النظام بهشاشته وبقوتها ، ومازالت تدافع عن ذلك بشراسة حتى اللحظة.

يضيف ياسين: نحن كمواطنين ونشطاء سوريين ، ممن دفعنا دمنا ثمن ثورتنا هذه على الظلم والفساد وسلب الحريات ، نرى وبشكل جلي أن عدونا الحقيقي قد أصبح روسيا، فالنظام الروسي هو من يقتل أطفالنا منذ عامين وأكثر، ومن بعده نظام إيران الطائفي، ومن خلفهما تهاون دولي ولا مبالاة من قبل الكثير من الدول التي تتحكم بالقرارات الدولية، والسلوكيات غير المسؤولة للأمم المتحدة، والتي لم تكن أبداً على قدر حجم المأساة السورية، الجميع خذل الشعب السوري، لكننا مستمرون ولن نتوقف حتى طرد العدوين الأسدي والروسي من بلادنا.

حسان الحلبي شاب ترك الجامعة وتفرغ للعمل الإغاثي في المناطق المحررة قال: بعد استخدام النظام للسلاح الكيميائي بشكل واسع في غوطة دمشق وقتله مئات الأطفال وهم نيام ، أحرج الأمريكيون، واضطروا لأن يعلنوا عن عزمهم القيام بضربة جوية تأديبية للنظام لعدم التزامه بتحذيرات الرئيس أوباما ، وليس لقتله المواطنين بالأسلحة الكيميائية، وجرت تحركات سياسية دولية لأجل ذلك، وبالفعل حدثت أيضاً تحركات عسكرية وعمليات تجهيز في القواعد الأمريكية الموجودة في دول الجوار السوري، بل دفعت القوات الأمريكية بمدمراتها في المتوسط قبالة السواحل السورية، كان الأمر جدياً وكانت الضربة وشيكة ، لم تكن تتوقع أمريكا أن ضربة جوية تأديبية كما وصفتها قد تسقط النظام السوري المتهالك ، وهذا ما شرحته لها روسيا ، فروسيا وأمريكا متفقتين على عدم إسقاط النظام في الوقت الحالي دون تأمين البديل المناسب له من وجهة نظرهما، لكن روسيا تعرف خفايا هذا النظام وتعرف أن أية خلخلة في قواعده العسكرية ستفتح المجال أمام الثوار لإسقاطه خلال أيام قليلة ، فأبلغت أمريكا بذلك ، وبدأنا نرى المسرحيات المتتابعة حول ذلك وصولاً إلى إنقاذ أوباما من موقف محرج تعرّض له ، وكانت النتيجة الاتفاق الروسي الأمريكي لنزع الأسلحة الكيميائي الموجودة لدى النظام ، وكأن المجرم يستحق العفو بعد تسليم سلاحه، وما حاجته بالسلاح بعد تنفيذ جريمته الكبرى.

يضيف حسان: روسيا هي من أفشلت الضربة الأمريكية المزعومة، وبالتالي كانت هي السبب الرئيس في عدم حدوثها ، تلك الضربة التي كانت ستساعد السوريين على إسقاط النظام ، وبهذا فإن روسيا ولمرة جديدة تنقذ النظام السوري وتحافظ على استمراريته في الانتقام من شعبه ، بكل تأكيد سيسقط هذا النظام يوماً، حينها ستعرف روسيا كم خسرت عندما جعلت نفسها العدو الأول للشعب السوري.

الإخوان المسلمون في سورية وسؤال الميليشيات

الكاتبان : رافاييل لوفيفر وعلي اليسير «معهد كارونيغي».

حاول الإخوان المسلمون في سورية ممارسة تأثير في النزاع عبر إنشاء جناح مسلّح في مجهود قد يؤدّي إلى تعزيز موقع الجماعة في المدى القصير، لكنه يحمل مخاطر كبيرة في المدى الأبعد.

تحوَّل الإخوان المسلمون في سورية مؤخراً إلى قوّة متنامية في البلاد، ولاسيما في القتال المسلّح ضد النظام. فقد بدأت الشائعات عن إنشاء التنظيم مجموعة ميليشيوية تنتشر قبل أكثر من عام، حتى في الوقت الذي كان قادته ينفون نفياً قاطعاً وبصورة رسمية هذا الأمر. وقد جدّد نائب رئيس الجماعة التأكيد في آب/أغسطس الماضي بأنه "من المهم التشديد منذ البداية على أنه ليست للإخوان تشكيلات عسكرية مسلّحة في الثورة السورية". قبل هذه الشائعات، لم يكن يُعرَف الكثير عن درجة تأثير الإخوان المسلمين على الأرض – سواءً من خلال الروابط مع مجموعات الثوّار الموجودة أو مع الجيش السوري الحر. بيد أن سلسلة من المقابلات التي أجريت مؤخراً كشفت الشوط الذي قطعه الإخوان المسلمون في سورية لإعادة بناء نفوذهم العسكري – والتحدّيات الخطيرة التي يمكن أن تحملها هذه الخطوة للتنظيم على صعيدَي صورته وتماسكه.

بدأت حفنة من الفصائل المسلّحة المقرّبة من الإخوان المسلمين تتشكّل رداً على حملة التضييق التي شنّها النظام السوري لقمع الاحتجاجات التي اندلعت في آذار/مارس 2011. وقد تمركز الجزء الأكبر منها في إدلب في ذلك الوقت، حيث حافظ أعضاء التنظيم، على الرغم من الفترة الطويلة التي أمضوها في المنفى، على روابط وثيقة مع الأصدقاء والأنسباء وكذلك مع الشبكات القتالية. ومع تواصل حملة القمع الحكومية، نظّم الثوّار – الذين كانت أقلّية منهم فقط منتمية رسمياً إلى الإخوان – صفوفَهم وبدأوا ينتشرون في مناطق أخرى في البلاد. وبلغت هذه العملية أوجها في أيلول/سبتمبر 2012، عندما جمع الإخوان كل هذه المجموعات تحت المظلّة الرسمية لما يُعرَف بـ"هيئة دروع الثورة" التي بدأت العمل فعلياً وفي شكل كامل في كانون الثاني/يناير 2013. يصف عدد كبير من الناشطين المعارضين الدروع بأنها "ميليشيا" الإخوان المسلمين الجديدة في النزاع السوري. واقع الحال هو أن صعود الهيئة يشكّل المحاولة الأحدث التي يبذلها الإخوان لممارسة تأثير في النزاع الدائر على الأرض. وقد سبق أن خاض بعض المسؤولين في التنظيم تجربة مماثلة حاولوا من خلالها دعم "هيئة حماية المدنيين" التي شكّلت منصّة جامعة لمجموعات الثوّار تتمركز في شكل أساسي في حمص. ولاحقاً، حاول الإخوان مجدداً، ولكن عبثاً، استيعاب مجموعات إسلامية كبيرة أخرى على غرار كتائب الفاروق في حمص، أو كتائب التوحيد في حلب.

بيد أن قضية التأثير العسكري للإخوان المسلمين في سورية تستحضر فصلاً مضطرباً من تاريخهم، وهو من الأسباب التي تدفع قادتهم إلى توخّي الحذر الشديد عند الإدلاء بتصاريح علنية عن تأثير التنظيم الفعلي في النزاع العسكري. فتورّط الإخوان في القتال المسلّح ضد النظام قبل ثلاثين عاماً هو الذي تسبّب بانقسامات كبيرة داخل التنظيم، وبضعفه، وخروجه في النهاية إلى المنفى. وهكذا يكتفي قادة الإخوان، في العلن، بالإقرار بـ"التقارب العقائدي" بين هيئة دروع الثورة والإخوان المسلمين، والثقة التي تمحضها الهيئة للجماعة. لكن كثراً يُقرّون، في مجالسهم الخاصة، بأن الروابط بين المجموعتَين أعمق من الخطاب الودّي. أحد العوامل الأساسية التي تعوق تحوّل هيئة دروع الثورة إلى تنظيم ميليشيوي تابع للإخوان المسلمين هو أن أقلّية فقط من مقاتلي الدروع الذين تُقدَّر أعدادهم بـ5000 إلى 7000 مقاتل، هي فعلياً جزء من جماعة الإخوان المسلمين، ما يثير مخاوف لدى الإخوان مرتبطة بمسائل عدّة أبرزها الولاء، وغياب التربية والانضباط، واحتمال النزوع نحو التطرّف، من بين أمور أخرى.

حتى الآن، استطاعت هيئة الدروع أن تُفلت إلى حد كبير من مجهر مراقبي النزاع في سورية. يشرح عضو بارز في جماعة الإخوان المسلمين قائلاً: "نتردّد في إبراز الهيئة أكثر إلى العلن، بانتظار أن تصبح جاهزة على المستوى العسكري، بل أيضاً على المستويَين التربوي والسياسي". لكنها تُعزّز حضورها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما أن بعض كتائب الدروع، على غرار "درع الجبل"، في محافظة إدلب، ضاعفت مؤخراً عملياتها العسكرية على جبهات القتال. وكذلك بات أعضاؤها أفضل تجهيزاً إلى حد كبير في الأشهر الأخيرة. ففي حين تُظهر أشرطة فيديو بُثّت سابقاً مقاتلي الدروع يستخدمون مدافع وبنادق بدائية، يتبين في الأشرطة الجديدة أن الهيئة حصلت على أسلحة أكثر تطوراً بكثير – منها منظومات الدفاع الجوي المحمولة، ومدافع هاون، وبعض الدبابات. كما عملت على تحسين قدراتها القتالية عبر التحالف بصورة منتظمة مع هيئة حماية المدنيين التي تشارك الدروع تعاطفها مع الإخوان المسلمين ورسالتها "الوسطية".

إلا أن ثلاثة تحدّيات خطيرة تعترض حلم الإخوان المسلمين بممارسة تأثير عسكري داخل سورية. أولاً، على الرغم من تنامي دور الدروع في شمال سورية، تواجه الهيئة صعوبات في ترسيخ حضورها على المستوى الجغرافي. فبعض المحافظات على غرار إدلب تضم ما يزيد عن 20 كتيبة – يتألّف بعضها من مئات المقاتلين – في حين أن العدد في محافظات أخرى على غرار درعا لا يتجاوز أربع كتائب، ومنها ما لا يزيد عدده عن بضع عشرات المقاتلين، الأمر الذي يعطّل إلى حد كبير قدرة الدروع على قيادة عمليات عسكرية في مختلف أنحاء البلاد. ثانياً، وفيما يزداد الإخوان اندماجاً بصورة رسمية مع الدروع، ثمة خطر بأن يصبح التنظيم مسؤولاً عن أي مخالفة قد يرتكبها الدروع في وقت يستثمر فيه الإخوان المسلمون الكثير من الموارد لإعادة بناء صورتهم بعد 30 عاماً من الغياب عن الساحة السياسية. ثالثاً، والأهم على الأرجح، ترتدي هذه المسألة أهمية بالغة إلى درجة أن خلافات جدّية بدأت تظهر داخل التنظيم حول السبل الأفضل لممارسة تأثير عسكري على الأرض – والتي يمكن أن تقود إلى انشقاقات كبرى في جماعة الإخوان في المدى الأبعد. يشرح قيادي في الإخوان قائلاً إنه "لم يحدث صدام حلب–حماه عند إنشاء الدروع"، في إشارة إلى الانقسامات التاريخية التي رزح التنظيم تحت وطأتها طيلة عقود، مضيفاً: "لكن التوافق اهتزّ عند مناقشة درجة التقارب التي يجب أن تربطنا بالدروع، وما هو الإطار الزمني الواجب اعتماده؟".

قد تبدو زيادة التأثير العسكري للإخوان المسلمين في سياق الفوضى في سورية خياراً منطقياً بالنسبة إلى قادة الجماعة الذين يريدون أن يتخطّى التنظيم تداعيات منفاه الطويل، عبر استعادته بعضاً من الدور الفعلي في الثورة السورية. لكن التحدّيات التي تطرحها مثل هذه الخطوة كبيرة. فصعود الجناح المسلّح سوف يضع رسالة الإخوان "الوسطية" على محك الاختبار، ويحمّل التنظيم مسؤولية أي أخطاء قد ترتكبها هيئة الدروع، مثل التورّط في القتل الطائفي أو النهب.

جنيف ٢: إعادة توزيع الأدوار...والقسمة لمن حضر

حسام الميلاد

في آذار 2011 اندلعت الانتفاضة الشعبية السورية، ولا تزال منعطفاتها وتعرجاتها مستمرة إلى الآن دون أن تقطف بعد أي من أهدافها المعلنة أو الضمنية. مقارنة بنظيراتها في الدول العربية التي عصف بها "الربيع العربي"، كانت سورية بؤرة صراع دولي وإقليمي وساحة لرهانات وشبكة معقدة من المصالح المتداخلة والمتناقضة في آن معاً. وقد أدرك اللاعبان الرئيسيان، الولايات المتحدة وروسيا، أن حسم المواجهة بينهما في سورية سيكون مصيرياً بالنسبة للعديد من الملفات العالقة بين البلدين. أما الإصرار في الذهاب إلى أبعد حد ممكن في هذه المواجهة فقد لعب دوره في إطالة أمد الأزمة السورية، طبعاً دون إغفال لدور معطياتها الذاتية. إن عدم قدرة أي من الطرفين على حسم المواجهة أدى إلى حصول تواطؤ ضمني على الأقل على إعطاء الأزمة السورية مزيداً من الوقت يكفي لإعادة خلط الأوراق و إعادة توزيع الأدوار على كافة الاطراف للاستفادة قدر الإمكان من القواسم المشتركة التي تنتج عن الكعكة السورية، طالما أنه لم يكن ممكناً لأحد الاستئثار بها منفرداً. كرر الأسد وإعلامه رفضه لأي مقارنة بين الحالة السورية ونظيراتها، كالحالة المصرية والتونسية ولاسيما الليبية. وإن بدا ذلك للكثيرين ضرب من العناد الذي يتناسب مع طبيعة الانظمة الاستبدادية أو على أنه يهدف إلى مجرد رفع الروح المعنوية لمؤيدي النظام، فإن تطور الأحداث اللاحق يبرهن على أن ما فشلت فيه المعارضة نجح فيه الأسد. ونعني هنا القراءة الدقيقة لموازين القوى والمعادلات الإقليمية والدولية والقدرة على اللعب على توازناتها. لقد استطاع الاسد أن ينتزع له دوراً جديداً بعد صفقة الكيماوي فانتقل، كما عبّر عن ذلك بوضوح شديد المبعوث المشترك الأخضر الإبراهيمي، من دور المهمش ليلعب دور الشريك.

الإبراهيمي الذي وصفته وسائل الإعلام السورية بـ «السائح المعمّر» أدرك ضرورة الحضور، لاسيما وأن سجل الانجاز(Portfolio) الخاص به لم يسجل قدرا معقولا من النجاح في جميع المهمات الدولية التي كلف بها، فأعلن من سورية أنه لا عودة إلى الوراء في مثل هذه الأزمات. الإبراهيمي الذي كان قد صرح بالأمس أن مهمة إيجاد حل للأزمة السورية هي مهمة مستحيلة، يبدو اليوم وهو يحدوه الأمل، فما كان مهمة مستحيلة بالنسبة إلى هذا السياسي المخضرم أصبح اليوم بفضل التوافق الأميركي – الروسي أمراً ممكناً. يرتضي الإبراهيمي في نهاية المطاف الانخراط في لعبة الأدوار، فبدلا من الوسيط الباحث عن حلول ممكنة أصبح منسقاً لحلول تم الاتفاق عليها مسبقاً.

يسلم الإبراهيمي بدور الأسد في بناء الجمهورية الجديدة في سورية، لاسيما بعد اقتناعه بحتمية ترشحه لولاية جديدة باعتبارها حقاً مكتسباً، وهو ما كان قد أومأ إليه مراراً قدري جميل نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية و رجل الدولة المعارض. عضو «الجبهة الشعبية للتغير السلمي» الذي رأى في تنحي الأسد شرطا تعجيزيا يسبق مؤتمر جنيف 2، استطاع الاجتماع في واشنطن بممثل عن الخارجية الإميركية هو السفير الأميركي روبرت فورد، بعد أن أغلق في وجهه باب من هذا النوع في أوروبا، وهو لم يتردد في استغلال هذا اللقاء للبحث له كمعارض عن موطئ قدم في جنيف 2. استطاع الحصول على دعم روسي لكن الأميركيين فضلوا التعامل معه كرجل دولة. وكان المخرج طبعا بإقالته من منصبه بمرسوم رئاسي، ليمارس دوره الذي انيط به كمعارض، وليكفل له النظام حق ممارسة نشاطه السياسي كممثل للمعارضة في الداخل طالما هو "ملتزم بالثوابت" بحسب تعبير عمران الزعبي وزير الإعلام السوري.

في إيران يبدو أن تحولات هامة تتراكم سريعا قد يكون لها بعد استراتيجي في المنظور القريب. يفوز الإصلاحي حسن روحاني غير مدعوم من المرشد الأعلى للثورة الإسلامية بنسبة 51% من مجموع أصوات الناخبين الإيرانيين. ليبدأ الغزل مبكراً بين إيران والغرب بدءاً من تحف أثرية تهدى للإيرانيين بتوقيع أميركي، مروراً بلقاءات إيرانية أميركية على "الهامش"، وبوادر حسن النوايا بقرار إيراني يقضي بإزالة أي عبارات تصف الولايات المتحدة بـ "الشيطان الأكبر" ومن ثم الإعلان عن تقدم في المفاوضات حول الملف النووي، يتوج هذا كله بدعوة الإبراهيمي إلى إشراك إيران في مؤتمر جنيف 2. ولم يكن للإبراهيمي أن ينطق بما لا يمكن النطق به لولا وضوح الرؤيا في جولته المبرمجة سلفاً. إيران التي سارعت للإعراب عن استعدادها للمشاركة في حال وجهت لها دعوة بذلك، تعلم أنها لاعب أساسي في الأزمة السورية وتعلم أن الجميع يدرك أن لا جنيف 2 في حال تم تجاوزها. وبعد صفقة الكيماوي تأتي صفقة النووي. في سياسة إعادة توزيع الأدوار تتحول إيران من أن تكون طرفا في المشكلة لتصبح جزءا من الحل، حضور جنيف 2 يضمن لها ذلك.

يسلم الإبراهيمي بدور الأسد في بناء الجمهورية الجديدة في سورية

القلق السعودي إزاء سياسة إعادة توزيع الأدوار مبرر. لاسيما وأن المملكة قد أدركت مبكراً خطورة التحولات في الموقف الأميركي على مصالحها الإقليمية. وإذا كان التهديد بفصل السياسة السعودية عن السياسة الأميركية وسيلة ضغط سعودية ناجعة في عهد إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش، فيبدو أنها لن تؤتي ثمارها في عهد أوباما المنسحب في تطلعاته باتجاه الشرق الاقصى وبسياسته الاقتصادية بملمحها الابرز وهو الاعتماد المتزايد على النفط الأميركي. وقد عكس الهجوم العنيف الذي شنته العديد من الصحف الأميركية على السعودية بعد موقفها الاحتجاجي الرافض لعضوية مجلس الأمن، عكس مزاج الإدارة الأميركية العام حيال العلاقات الأميركية السعودية في مرحلة جنيف 2، وحتى لا تلعب السعودية دور المتفرج لن تتردد في عرقلة مؤتمر جنيف 2، والتمسك في لعب دورها الميداني البارز عبر دعم المعارضة المسلحة.

في الأيام القليلة القادمة، ستتم إعادة توزيع الأدوار على أطراف أخرى، وستتضح أكثر معالم الأدوار المرسومة للأطراف كافة وحدودها، أما الشعب السوري الذي كان وقودا لحرب عنوانها صراع المصالح، والذي لم يعد من الممكن التصديق أن قراره ذا شأن في تحديد مصير سورية، مهما علت أصوات المزايدين طالما أن المؤتمر سيعقد بمن حضر، وطالما أن شرائح واسعة من الشعب السوري تغيب تمثيلاً عن مؤتمر السلام في جنيف. في سياسة إعادة توزيع الأدوار يسند للشعب السوري الدور نفسه، دور الضحية.

سورية أزمة عالمية وثقب استراتيجي

غازي دحمان

تتحول سورية، وبشكل منتظم ومتواتر، إلى ثقب أسود استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، بل أنها أيضاً تجر المنطقة برمتها إلى نمط من الفوضى والخراب، في ظل بروز ملامح لاستراتيجية دولية تميل إلى تهميش المنطقة والابتعاد عن مشاكلها وأزماتها بذريعة استنفاذ الجهد والمال اللازم لاستدامة الانخراط الإيجابي في هذه المنطقة.

ولا يبدو أن العملية السياسية المسماة جينيف 2 مؤهلة لتغيير هذا الواقع، فهي ليست أكثر من بداية مسار، حسب توصيف الوسيط الأخضر الإبراهيمي، ولا يستطيع أحد ضمان استمرار هذا المسار كما لا يمن التنبؤ بمعرفة النتائج التي ستتمخض عنها، وخاصة في ظل شكوك الأطراف المختلفة، وعدم إيمانها بجدوى الحلول السلمية.

والواقع، يبدو اليوم، وبعد عامان من التدمير والإنهاك المتواصل لسورية، بحجة قمع الثورة، تشكل واقع جديد في سورية فرضته بعض التحولات الدولية وحالة الاشتباك الإقليمي المزمنة، إذ استطاع نظام الأسد وحلفاؤه الإقليميون والدوليون تشكيل سورية جديدة ذات صفات استراتيجية وديمغرافية نافرة ومتنافرة بذات الوقت، نمط من بلاد مركبة المشكلات والأزمات، فبالإضافة إلى واقع التدمير المحبط والمرير، وبالإضافة إلى عملية التهجير القسري والعبث بالتركيبة الديمغرافية لكامل الأراضي السورية، ثم إعادة تشكيلها بطريقة فوضوية، إضافة لذلك، حالة الانفصال الجغرافي والسياسي والاجتماعي التي باتت تعيشها البلاد، فبين سورية شمالية تغرق بفوضى الجهاديين، وسورية شرقية ذات طابع كردي، ثمة سوريات أخرى في الوسط يتم إخضاعها بحقد طائفي، وسورية دمشق حيث يصب النظام جام غضبه عليها ويعبث بتركيبتها صبح مساء، وسورية الجنوب التي تعيش فوضى الهوية والانتماء على وقع الحصار الخانق الذي تعيشه.

لم يعد خافياً على أحد المسار الذي أوصل الأمور إلى هذه الحالة، فقد تميز بسياسة الاستهتار وعدم الاهتمام الدولي، وتناقض السياسات الإقليمية وخبث وقصديه بعضها الأخر، ولم يستجد في المشهد ما يوحي بوجود تطور معين في مواقف هذه الدول، اللهم باستثناء عملية نزع الكيماوي، وما نتج على هامشها من محاولات لتغيير بعض الوقائع الميدانية، خاصة من طرف النظام، حيث يعمل الحليفان الروسي والإيراني على تعزيز المعطى لصالح النظام، في الوقت الذي يتراجع الرئيس الأمريكي عن وعده بتغيير موازين القوى لصالح المعارضة كمقدمة طبيعة لعزل الأسد وإضعافه.

بدل من ذلك، فقد تكشّف أن إدارة اوباما بصدد إحداث تغيير كامل في مقاربتها للأزمة السورية، يقوم على أساس تحويل هذه الأزمة إلى فرصة للقضاء على أعداء واشنطن وإنهاكهم في المستنقع السوري، وحسب تصريحات نسبتها صحيفة نيويورك تايمز مؤخراً لرئيس موظفي البيت الأبيض دينيس مكدانو، ويأتي ذلك في إطار التحولات الاستراتيجية الأمريكية، ومقاربة أميركا لطبيعة اشتباكها مع المجتمع الدولي، حيث يظهر أن السياسة الأمريكية تعتمد بدرجة كبيرة على النهج التأمري، وهو ما كشفته فضائح التجسس على الاتصالات الذي قامت به واشنطن على أغلب دول العالم، وفي هذا الإطار يظهر التراجع التكتيكي الأمريكي في بعض المناطق، ومنها الشرق الأوسط، وبالتالي الإيحاء لبعض خصومها التقليديين، مثل روسيا وإيران، بوجود فراغ وفرصة لملأه، كنوع من التوريط لهذه الأطراف في حرب استنفاد الجهود للتخلص من الخصوم من دون خوض المواجهات معهم.

وإذ تندفع روسيا وإيران ومعهما حزب الله وكتائب أبي الفضل العباس العراقية إلى الأتون السوري، تتحول الأرض السورية إلى مستقطب لمختلف أنواع الجهاديين، فيما يبدو أنه ردة فعل على إجرام النظام وحلفائه بحق الشعب السوري، وإذ تبدو المعركة وكأنها تبدأ من جديد، وسط هذه الزحام الاستقطابي، فإنها تنذر بتحويل المنطقة كلها إلى هشيم على تخوم سورية، بعد أن تمّ تحويل هذه الأخيرة إلى ثقب أسود يجذب إليه كل الطاقات والقوى في المنطقة في حرب لا يبدو ثمة نهاية تلوح في الأفق لها.

يترافق ذلك مع مؤشرات كثيرة عن دخول العالم في أتون أزمات اقتصادية وإنتاجية خطيرة، تطال معظم مراكز القوى، وإن بنسب متفاوتة، ولا يخرج عن هذه الوضعية حتى دول الإنتاج التي سجلت في سنوات سابقة معدلات إنتاج مرتفعة، ذلك أن حالة الركود بدأت تؤثر بها بشكل واضح، كما أن ارتباطها بالاقتصاد الأمريكي إنتاجاً وتسويقاً جعلها تتأثر بمخرجاته الهابطة، وهو أمر مرشح للاستمرار لسنوات طويلة، مما يعني انكفاء مراكز القوى المؤثرة عن السياسات التدخلية السابقة، وتركها للعالم يتشكل على أساس مبدأ الفوضى الخلاقة الشهير في السياسة الدولية.

سورية ثقب إستراتيجي أسود، لن يطول الوقت كثيراً قبل أن يبتلع محيطه، كما لن يطول الأمر قبل أن تتحول إلى أزمة عالمية مستفحلة، كل السياسات التي تتبعها القوى الإقليمية والدولية لا تعدو كونها عوامل مساعدة على اتساع ذلك الثقب، هذه اللحظات الانتهازية المترددة تشبه اللحظة الدولية التي سبقت الحرب العالمية الثانية، حينها وقف العالم يتفرج على أزمة راحت تكبر وتكبر حتى ابتلعت جيلاً أدامياً بحاله، ولم يسلم منها أحد من أسيا شرقاً إلى أميركا غرباً، وأوروبا بينهما.

نشاط جديد للإخوان المسلمين الدوليين

ان تنظيم الإخوان المسلمين الدولي سوف يقوم بتحويل دور الحركة في عهد ما بعد محمد مرسي، كما أن اعتقال معظم قادة الإخوان المسلمين في مصر لم يخلق الفوضى فحسب لدى تنظيم الإخوان المسلمين الدوليين، ولكن أيضا شجع ضمنياً المجموعة الموجودة لدى قيادة الاخوان المسلمين الدولية لدعم نفوذها.

و يتكون هذا التجمع من مجلس الشورى الدولي (ISC) و مكتب الإرشاد الدولي (IGB) . يتألف مجلس الشورى الدولي الذي يشبه اللجنة المركزية من حوالي 130 عضواً (90 منهم من المصريين)، ومجلس الإخوان العراقي الذي يضم 13 عضواً (8 منهم مواطنين مصريين) .

شهد مجلس الشورى بين 1970 و 1980 صعود ما يسمى بالجناح الأوروبي للإخوان المسلمين الدوليين، وهذا الجناح، الذي كان يضم المنظمات الإسلامية الأوروبية التابعة للحركة، سرعان ما تقلص حين اعتقلت «السلطة» في مصر قيادته في المنظمات الأوروبية .

وكان دور اثنين من المرشدين السابقين، مصطفى مشهور (1996–2002) ومحمد مهدي عاكف (2004–2010) أسفر عن صعود الجناح الأوروبي (عندما كان عاكف إمام مسجد ميونيخ ، ألمانيا) . إلى جانب أنهما هما اللذان أحكما سيطرة المصريين شبه المطلقة على تنظيم الإخوان الدولي .

كانت الفترة الأوروبية القصيرة هامة لتطوير القدرات المالية لدى جماعة الإخوان المسلمين في مصر، حيث أنهم كسبوا الوقت والتمويل الأولي لبناء شبكة وطنية واسعة من الشركات و المؤسسات الربحية، ووفقاً للسجلات المصرية فإن 8000 شركة تابعة للإخوان المسلمين كانت خاضعة لرقابة قوات مبارك الأمنية، كما يبدو أن التغيير قد بدأ تدريجاً، لكن الحد من السيطرة المصرية على هذا التنظيم تبدو بطيئة وصعبة، في حين فقد «التنظيم الأم» في مصر جزءاً كبيراً من تفوقه الفكري والحصانة بعد الفشل المأساوي الذي تعرّض له، وهو الأمر الذي يؤثر بدوره على تنظيم الاخوان الدولي.

وكانت الأصوات الداعية إلى درجة أكبر من الاستقلال عن المؤسسة الأم قد ارتفعت منذ عام 2009 دون توقع لما سيحدث فيما بعد. ولكن عندما ألقي القبض على القادة المصريين بعد الإطاحة بمرسي، هرع التنظيم الدولي لمساعدة الاخوة المصريين في حين تحول مركز الثقل إلى التنظيم الدولي، مما يبلور الآن حقائق جديدة و يجعل العودة إلى الوضع السابق أكثر صعوبة.

في الحقيقة لم يتمكن زعماء الترويكا المصرية – إبراهيم منير، جمعة أمين و محمود عزت من إسكات التساؤلات حول فشل الإخوان المسلمين في مصر ومدى صلاحية استمرار الحكم المطلق المصري من خلال منظمة دولية.

أما الآن فإن مدن مثل لندن، والدوحة، واسطنبول، ولاهور، وليس القاهرة، هي التي تستضيف معظم أنشطة التنظيم الأم للإخوان المسلمين.

وللأغراض التشغيلية شكّل تنظيم الإخوان الدولي مكتباً جديداً يسمى المجلس الإسلامي، ويهدف هذا المجلس الى تكوين نواة لتحالف أوسع قادر على تجنيد الجماعات من غير الإخوان المسلمين في قاعدة تكتيكية مشتركة إلى جانب العمل على حل الخلافات الفقهية بين مختلف المشاركين.

ومن الصعب التنبؤ بعواقب اثنين من التطورات الموازية: فشل الإخوان المسلمين في مصر وصعود دور التنظيم الدولي للإخوان، مما ينتج عنه حقيقية أن التنظيم الدولي احتل مركز الصدارة بعيداً عن القيادات القديمة للحركة.

ولكن تركيز الإخوان المسلمين في كل مكان تحول الآن بعيداً عن اتباع خطى الإخوان المصريين، مما قد يشير إلى التغير الهيكلي المحتمل في حركة الإخوان المسلمين في كافة أنحاء العالم .

عودة علي صالح الى الحياة السياسية في صنعاء

في حين يقترب الحوار الوطني اليمني من نهايته فإن الفائدة الرئيسية من تحقيق هذا التطور المشجع قد لا تكون بالضرورة التوصل إلى المصالحة الوطنية، ولكن بدلاً من ذلك، يمكن أن تكشف مواقف المشاركين الحقيقية لكافة الأطراف، والتأكيد على أنه رغم الخلافات إلا أن المحادثات ما زالت ممكنة.

بالتوازي مع الاجتماعات الصاخبة للمؤتمر الوطني ، و التي لعبت دوراً هاما في التغيير، كان الاعلان عن تشكيل «منظمة الشباب» هو الحدث الأهم لتعزيز مركز أحمد علي عبد الله صالح، نجل الرئيس السابق، و السفير الحالي لليمن لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، لخوض انتخابات الرئاسة.

وثمة تطور مهم آخر يكمن في الإشارة الواضحة التي بعث بها حزب المؤتمر الشعبي (علي عبد الله صالح) إلى الحراك الجنوبي يعرب فيها عن رغبته في تشكيل تحالف جديد لمواجهة الإسلاميين الإصلاحيين.

الا أنه حتى الآن، فان حركة الإصلاح لم تتوصل الى ما يتوجب عليها القيام به حيال ظل الرئيس السابق الذي يبدو أنه تغلغل في كل مرحلة من مراحل ما بعد ثورة اليمن .

حتى الآن، فان حركة الإصلاح تقف حائرة حيال نفوذ الرئيس السابق الذي تغلغل في مرحلة ما بعد ثورة اليمن.

ان فكرة حزب المؤتمر الشعبي في تشكيل تحالف جديد يتألف من حزب المؤتمر الشعبي والحراك لمواجهة الخصوم المحليين: حركة الإصلاح وحلفائها، إلى جانب ممثلي ايران المتمثلين بالحوثيين وبعض التنظيمات السياسية ذات القواعد في جنوب اليمن

ومن ناحية أخرى فان الرئيس الجنوبي علي سالم البيض، الذي افتتح مؤخراً محطة تلفزيونية في بيروت، متهم بتلقي الدعم المالي من كل من حزب الله اللبناني وطهران. إلا أن هذه الاتهامات ضد البيض مصدر تساؤل، ولكنها شبه مؤكدة بما يتعلق بدعم تنظيم «أنصار الله».

إن الدول المجاورة تشعر بالقلق من الوضع في اليمن الذي ينعكس على النواحي الأمنية و نواح كثيرة أخرى، إلى جانب وجود تنظيم القاعدة الناشط في اليمن و تنظيم «أنصار الله» الايراني .

ثمة تساؤلات حول استمرار التعاون الأمني بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة في مواجهة تنظيم القاعدة بغض النظر عن البرود الذي يسود العلاقات بين البلدين في المرحلة الأخيرة.

الى جانب أسئلة أخرى تطرح حول استقرار العملية السياسية في صنعاء، والتي يجب أن تدرس في ضوء الاستقطاب الإقليمي الحالي. والسؤال الأساسي الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان علي صالح سوف يعود إلى اليمن ، –في دور والد رئيس البلد المقبل– بدعم من بعض الدول المجاورة و بعض أنصاره الذين ينادون به في الوقت الحاضر.

الدبلوماسية التركية تتقاذفها التناقضات

تجد تركيا نفسها في خضم الصراعات الإقليمية وتتبع سياسة خارجية وداخلية في مجال الأمن القومي متناقضة، وتضر بالعلاقات مع الحلفاء التقليديين، بما فيهم الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، كما أن علاقات تركيا مع المملكة العربية السعودية ليست أفضل منها مع ايران. ويعزى ذلك جزئيا إلى حقيقة أنه منذ الصيف الماضي، تخضع تركيا لضغوط متزايدة من جانب إدارة أوباما، إذ بدأت تركيا بالقضاء على بعض الجماعات الجهادية التي تتحرك ذهابا وإيابا عبر الحدود التركية السورية.

منذ ما يقرب من عامين، اتفق رئيس المخابرات السعودية، الأمير بندر بن سلطان مع نظيره التركي هاكان فيدان على تسهيل تدفق الأسلحة و المال لجماعات تنظيم النصرة . في حين لم يتوقف هذا التعاون تماما، بدأت السلطات التركية، بما فيها فيدان، إلى إغلاق بعض المعابر الحدودية الرئيسية و اتخاذ إجراءات صارمة ضد بعض ممرات تهريب الأسلحة .

ولأسباب أمنية، أعدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ملفاً عن فيدان، نشرت فيه معلومات عن حصوله على رشاوى من صفقات السلاح مع المعارضة السورية.. و مؤخراً ، نشرت كل من وول ستريت جورنال وصحيفة واشنطن بوست مزاعم بأن فيدان سرب معلومات إلى الاستخبارات الإيرانية، مما أدى إلى اعتقال ما لا يقل عن عشرة عناصر من الموساد يعملون داخل إيران. في حين أن الموساد كان وراء المزاعم حول رشاوى فيدان، وقام بتسريب هذه المعلومات من خلال قنوات المخابرات الامريكية الى ديفيد اغناطيوس الصحفي في صحيفة واشنطن بوست.

كما أن حكومة أردوغان أثارت غضب واشنطن بتعطيلها محادثات المصالحة بين حماس وفتح. خلال الزيارة التي قام فيها زعيم حماس خالد مشعل في 8 أكتوبر إلى أنقرة ، حيث وافقت تركيا على تقديم العون المادي لحكومة حماس في قطاع غزة لمنع عودة حركة حماس الى المعسكر الإيراني.

حثت تركيا حماس لإبطاء مفاوضات المصالحة مع فتح، والاحتفاظ بالسيطرة على مناطق الحكم الذاتي في غزة. وفي المحادثات التي شارك فيها رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ، وفيدان ، ووزير الخارجية داود أوغلو، و مشعل، أعلن الأتراك أن أعمال القمع ضد جماعة الإخوان المسلمين في مصر لايمكن أن تستمر، و أن جماعة الإخوان المسلمين المصرية سوف تعود لتنظيم صفوفها في المستقبل القريب.

وقد وقعت تركيا أيضا صفقة أسلحة كبيرة مع الصين لشراء أنظمة دفاع جوي حديثة، بينما تقول تقارير إخبارية إن الصفقة لم تكتمل، في حين أن مصادر أنقرة تعلن إن هذا الاتفاق نهائي، وسيتم التحفظ عليه في حال ضغط حلف شمال الاطلسي على حكومة أردوغان والجيش التركي في سبيل الغاء الصفقة.

وتكمن مخاوف إدارة أوباما من الصفقة التركية الصينية من أن تفقد الولايات المتحدة السيطرة على انتشار الأسلحة في المنطقة. في حين طورت إيران قدرات صاروخية واسعة تحت رقابة مشددة من الحرس الثوري الإيراني، ووفقاً لمسؤول أمريكي فإن « إيران يمكن أن تنتج صواريخ أسرع من تلك التي سوف تشتريها تركيا من الصين».

واشنطن تقدم الى بغداد صفقة تسليح جديدة ب ١٤ مليار دولار

أرسلت وزارة الدفاع الأمريكية الى الكونجرس الامريكي في يوليو/ تموز الماضي طلباً للموافقة على صفقة بيع معدات عسكرية إلى العراق بقيمة 14 مليار دولار، ويتطلب قانون المراقبة على تصدير الأسلحة من حكومة إلى حكومة أن يعلم الرئيس الأمريكي للولايات المتحدة الكونغرس قبل 30 يوماً على الأقل من تاريخ توقيع العقد النهائي، وتنقسم المعدات العسكرية وقطع الغيار وعقود الصيانة عموماً الى فئتين: الدفاع الجوي ومكافحة التمرد .

وفقاً لأنتوني كوردسمان من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، في تقرير الى جريدة أخبار الدفاع «فإن العراق يعود مرة أخرى إلى حالة الحرب الأهلية، والتي تشكل مكافحة التمرد والإرهاب أهم المشكلات التي تواجه الأمن الداخلي في العراق، كما شهدت الحكومة العراقية معارضة سنية متصاعدة من قبل «القاعدة» والجماعات الجهادية المتحالفة معها.

إن الولايات المتحدة بهدف «التصدي للإرهاب» تقدم 50 «ستريكر» ناقلات المشاة، و 12 طائرة عمودية، وقطع الغيار للآلاف من المركبات العسكرية الأمريكية الصنع، بما في ذلك مركبات إصلاح الأعطال M88A2 ، M88A1 هرقل ، M113 ناقلات المشاة و عربات همفي . بالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة تقدم خدمات الصيانة بموجب عقد لمدة خمس سنوات بقيمة 750 مليون دولار لأسطول المركبات المضادة للإرهاب، وقد ساند عقد الصيانة الجنرال روبرت كاسلين الذي ترك مؤخرا منصبه كرئيس لمكتب التعاون الأمني في العراق ليصبح مشرف الأكاديمية العسكرية الأمريكية في ويست بوينت .

كما أن ناقلات المشاة «ستريكر» هي من الناحية البيولوجية والكيميائية مقاومة للأسلحة النووية، وتتوافق مع تضاريس العراق المتنوعة بشكل مثالي، وتسمح بحركة القوات العالية السرعة وتمثل ال 336 دبابة قوة القتال الرئيسية في العراق، وسوف تبدأ القوات الجوية العراقية خلال الأشهر المقبلة باستلام أول 36 طائرة إف 16 من الولايات المتحدة.

وفقا للقمان عبد الرحيم الفيلي ، سفير جمهورية العراق لدى الولايات المتحدة، فإن حوالي 10 مليار دولار من مبيعات الأسلحة سوف تنضم الى منظومات الدفاع الجوي الجديد، و قد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في 5 اغسطس/ آب الماضي عن بيع مقاتلات دفاعية من 681 «ستينغر» صواريخ مضادة للطائرات بمبلغ 2.4 مليار دولار ، و 40 قاذفة محمولة على شاحنات ، وأنظمة المراقبة بالرادار، و ثلاث بطاريات مضادة للطائرات «هوك» مع 216 صواريخ «هوك» ، ولاتزال أكبر صفقة للدفاع الجوي بانتظار موافقة الكونغرس .

لقد قامت إدارة أوباما بالضغط على العراق لوقف شحنات الأسلحة الإيرانية إلى سوريا، وتعد مبيعات الدفاع الجوي استجابة لشكوى العراق أنه منذ انسحاب القوات الامريكية في عام 2011 ، والعراق لا يملك نظام دفاع قوي . وقد أكد عبد الرحيم الفيلي ، أن العراق بدون هذا النظام الدفاعي لا يملك القدرة على منع طائرات الشحن الإيرانية من عبور المجال الجوي العراقي .

رأي ■ استئناف الحوار الأميركي السعودي

يستند مفهوم السعودية لأمنها في جوهره على الأمن الإقليمي، وهو موقف ينطوي على الكثير من التقاطعات الاستراتيجية والتكتيكية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية.

لا يستطيع أي بلد التقليل من أهمية التنسيق المنتظم والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة، والبحث عن أرضية مشتركة، وغياب الأرضية المشتركة والتنسيق بين أمريكا والسعودية لن يساعد على تحقيق الأهداف الإقليمية لكليهما في ظل مواصلتهما للمسار الحالي، خاصة مع الشك الذي انتاب الرياض من التوجهات الأمريكية، والتذبذب في سياسة أوباما تجاه الشرق الأوسط.

في حالة مصر، اعتبرت الولايات المتحدة دوماً أنّ حسني مبارك من أكثر حلفائها موثوقية، ومع ذلك فقد أسهمت في خروجه من السلطة ودعم الإخوان المصريين، وغضت الطرف عن موجات الاحتجاج المتصاعدة ضد حكم الإخوان من الأغلبية الواسعة من المصريين، ومن ثم انتقلت بسرعة تنفض يديها عن دعمهم.

لقد أيدت النظام الجديد في القاهرة، ثم توقفت عن إرسال بعض المساعدات العسكرية الحيوية للقوات المسلحة المصرية. وفي نهاية المطاف، تحولت الولايات المتحدة إلى أضحوكة في مصر بعد «اللبن والعسل» اللذين وعد بهما أوباما في «خطاب القاهرة» منذ بضع سنوات .

في سوريا، حيث لا تقل الصورة مأساوية عنها في مصر، حيث ذهبت الإدارة من دعم بشار الأسد إلى الدعوة إلى استقالته، ومن ثم حرمان المعارضة المسلحة في سوريا من الوسائل اللازمة للإطاحة به، ما مكّن «القاعدة» من نشر سيطرتها على المعارضة السورية، وبعد ذلك إعلان أمريكا شن هجوم عسكري، وتراجعت عنه بعد صفقة الكيماوي، إن كل ذلك يجعل من سياسة واشنطن في الشرق الأوسط أضحوكة.

وعلاوة على ذلك، لا أحد في المنطقة يمكن أن يفهم سياسة الإدارة الأمريكية تجاه إيران . في حين أن مجلس التعاون الخليجي لا ينظر الى سياسات طهران من زاوية الطائفية في كثير من الأحيان على حد قول واشنطن. وبعد كل شيء، فإن الخلاف السعودي مع عبد الناصر في مصر في عام 1960 أدى إلى المواجهة معه على الرغم من انه كان سنياً على رأس بلد عربي وسني.

إن الفرق الحقيقي بين دول مجلس التعاون الخليجي وإدارة أوباما حول إيران هو أن دول مجلس التعاون الخليجي ترى أن السياسات الإقليمية الإيرانية تهدد أمنها وأن البرنامج النووي هو مجرد عرض من أعراض هذا التهديد ، وليس جوهرها .

كما أن إيران تتدخل في البحرين واليمن والسودان ولبنان، وتستخدم القوة العسكرية للاستيلاء على أراضي الجزيرة العربية في الخليج، و تستخدم القوة العسكرية في استمرار ذبح الشعب السوري . ولكن على الرغم من مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي المشروعة حول السياسات الإقليمية والنووية الإيرانية فإن الولايات المتحدة تقوم بتهميش دول مجلس التعاون الخليجي في التقارب الحالي مع إيران. إن ذلك يوحي بأن أولويات واشنطن الحصول على إرث تاريخي في سجل أوباما قبل نهاية ولايته الثانية.

ولكن مخاوف واشنطن حول السياسة السعودية لا تقل عنها أهمية من حيث: الدعم السعودي لبعض الإسلاميين المتشددين في المعارضة السورية، والاشتباه في دور الرياض من «جماعة الإخوان المسلمين» ومشاركتها في الإطاحة بنظام حكم الإخوان المسلمين في القاهرة الصيف الماضي، وتورط السعودية في التحريض على المواجهة السنية الشيعية في المنطقة.

كل هذا ليس سوى جزءاً من «قائمة» من النزاعات السياسية والاستراتيجية التي تساهم في تعكير العلاقات بين الرياض وواشنطن إلى حد إنهاء العلاقة الطويلة الأمد من التنسيق و التقارب.

لقد حان الوقت لكل من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية لإعادة الحوار الاستراتيجي الشفاف والصريح الذي يركز على القضايا الشائكة التي تهدد العلاقات بينهما، فالمسار الحالي لا يخدم مصلحتهما معاً.

الدكتور سمير التقي

في ضرورة قيام مجتمع مدني مستقل

■ الدكتور عبدالله تركماني

يخترق تعبير المجتمع المدني اليوم الشعارات والبرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، ويُعتبر إحدى الوسائل في مواجهة طغيان سلطة الدولة، وسبيلاً لتحقيق حرية الفرد. ويتعاظم دور هذا المجتمع في كل مرة يصبح فيها الشأن العام أكثر التصاقاً بأمور مطلبية مباشرة، هادفة ومشروعة.
هذا المجتمع المدني الذي أثبت في محطات متكررة انه أكثر وعياً من السلطة التي تحكمه، كيف له أن يؤثر على هذه السلطة وكيف له أن يحملها، بوسائل الضغط المشروعة، على تبنّي مشروعه أو على القبول به كمدخل للنقاش في اتجاه شراكة حقيقية بينها وبينه ؟
إنّ ما يتوافق عليه الجميع، كون مؤسسات المجتمع المدني مستقلة عن مؤسسات الدولة، وغير خاضعة لسلطتها، وتمارس دوراً متعدد الجوانب، يبدأ بالسياسة لجهة الرقابة ومتابعة ما يصدر عن سلطة الدولة في ميادين متصلة بحقوق الإنسان والحريات السياسية والفكرية والإعلامية، إلى مهام اجتماعية وتنموية، وقضايا تتناول هموم المواطن. لكنّ حدود الفاعلية والقدرة على التدخل تبقى شأناً آخر له علاقة بطبيعة السلطة القائمة ومدى سماحها بحرية ممارسة هذا التدخل.
وفي الواقع، يكاد المجتمع المدني الحديث في المجتمعات العربية يدين في وجوده بشكل رئيسي لظاهرة العولمة، التي أدت إلي إدخال تغيّرات على خريطة المجتمع المدني في العديد من الدول العربية، حيث جاءت معها بقضايا جديدة ومشاكل جديدة، مثل: حماية البيئة من التلوث، والفقر، والهجرة واللاجئين، وضحايا العنف، والسكان الأصليين، والمخدرات، والإرهاب، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة والطفولة، وحقوق الأقليات الدينية والعرقية.
إنّ شرعية وجود المجتمع المدني مهمة من حيث وظيفته الاعتراضية السلمية، ذلك أنّ توسّع فكرة المجتمع المدني فتح باباً لدخول شركاء جدداً في الحياة العامة لا يشكلون خطراً على الأنظمة القائمة، لكنهم يرصدون ويراقبون ويحتجون ويعترضون ويقترحون بدائل عما هو قائم، ولا يريد التدخل بالسياسة أو إحداث تغييرات بالقوة، لكنه لا يلين بالدعوة إلى الإصلاح والتغيير.
وإذا كان ما يميّز مؤسسات المجتمع المدني في الغرب أنها أصبحت قوة ضغط على الحكومات لاتخاذ القرارات، ولاسيما في بعض الميادين، حتى باتت الحكومات لا تتخذ أياً من القوانين أو القرارات دون التشاور مع المجتمع المدني، فإنّ البلدان العربية لا تزال تطمح للاعتراف بها أولاً، ومن ثم سماع رأيها فيما يتعلق بالبرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها ثانياً، ناهيكم عن تعزيز كياناتها المستقلة ثالثاً.
إنّ مجتمعاً مدنياً، على أساس المواطنة والمساواة والتعاقدية والتطوعية يسعى لتفعيل حق المشاركة، يمكن أن يسهم في عملية التنمية المستدامة بحيث يصبح قوة اقتراح وشراكة مع الدولة والقطاع الخاص.

فشل أوباما في الشرق الأوسط

■ جون ماكين وليندسي غراهام- ترجمة «البديل»:

كل أميركي يجب أن يكون على بينة من التقارير الأخيرة في وسائل الأخبار الرئيسية التي تصف تخلي إدارة أوباما عن دور قيادي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وانعكاسات هذه السياسة الخطيرة على مصالح الأمن القومي الأميركي.
ما يبرز سياسة أوباما الخطيرة هو تخليه عن دعم الجيش السوري الحر وغيرها من قوى المعارضة المعتدلة في سوريا. الرئيس كان قد التزم باستراتيجية في سورية تقوم على إضعاف قدرات الأسد، ودعم المعارضة، وصولاً إلى تفاوض يفضي إلى رحيل الأسد عن السلطة.
نحن لم نرَ أي دليل على تنفيذ هذا الالتزام، فالأسد ما زال يروع شعبه بمساعدة روسيا وإيران، روسيا ساعدت في إزالة الأسلحة الكيميائية لكنها ما زالت تقوم بإمداد قوات الأسد بالأسلحة التقليدية التي يتم استخدامها لقتل المدنيين السوريين. ومن الواضح أن الصراع في سورية قد أصبح صراعاً طائفياً إقليمياً وانتشر إلى الدول المجاورة، وهو ما يهدد المصالح الأمنية القومية للولايات المتحدة وشركائنا في الشرق الأوسط.
ونتيجة لذلك ، أي أمل في إنهاء هذا النزاع من خلال التفاوض في جنيف الشهر المقبل لا يملك الا القليل من فرص النجاح.
إن فشل الإدارة الأميركية في سورية هو جزء من انهيار أوسع من مصداقية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط . كما أوضحت التقارير الأخيرة ، إسرائيل و شركائنا في الخليج العربي يفقدون الثقة في كل عمل الإدارة ، وفي القدرة والحكمة للدبلوماسية لأمريكا في المنطقة. علاقة أميركا مع المملكة العربية السعودية ، على وجه الخصوص، تتدهور بسرعة ، على حساب مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة . المثال الأكثر بروزا من هذا التدهور هو قرار السعودية الأخير في مجلس الأمن، وقال رئيس السعودية للاستخبارات ، الأمير بندر بن سلطان لدبلوماسيين إن القرار كان « رسالة للولايات المتحدة ، وليس الأمم المتحدة».
ونحن نشارك شركائنا حول مخاطر الانجرار إلى مفاوضات مطولة مع حكام إيران. علينا أن نكون مستعدين لتعليق تنفيذ عقوبات جديدة ، ولكن فقط اذا علقت ايران أنشطة تخصيب اليورانيوم . لا ينبغي لنا أن نقبل بأن تبقى أجهزة الطرد المركزي تدور خلال عمل الدبلوماسية.
تشهد الولايات المتحدة فشلا ذريعاً للسياسة وفقدان المصداقية في الشرق الأوسط ، ليس هناك ما يدعو إلى الشعور بالثقة بأن إدارة أوباما لديها استراتيجية لتأمين مصالح الولايات المتحدة وقيمها في هذا الجزء المهم جداً من العالم .